



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٥/رمضان/١٤٢٩هـ الموافق ٢٠٠٨/٩/١٥ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النفشبندي و عيود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المميز / ابراهيم كامل عبد الرحمن

المميز عليهما / ١- السيد وزير الاتصالات /إضافة لوظيفته

٢- السيد مدير عام شركة الاتصالات والبريد /إضافة لوظيفته

#### الادعاء:

إدعى المدعى (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري ان المدعى عليهما (المميز عليهما) /إضافة لوظيفتهما أصدرتا اخر قائمة للهاتف النقال للفترة من ٢٠٠٤/١/١ ولغاية ٢٠٠٤/٦/٣٠ (قسط سنوي) ثم لم يتسلم المدعى (المميز) قوائم هاتف لمدة خمس سنوات وبعد الفترة المذكورة صدرت أول قائمة للهاتف للفترة من ٢٠٠٥/٧/١ لغاية ٢٠٠٥/١٢/٣١ متضمنة الديون السابقة وحيث ان المدعى ملزم بتسديد الأقساط المستحقة خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور القائمة وبخلافه يصادر الهاتف وتحجز الأموال المنقولة وغير المنقولة مع تسديد الفوائد المترتبة على المبالغ استناداً لقانون تحصيل الديون الحكومية وحيث ان هذا القرار جاء مجحفاً بحق المدعى لذا طلب دعوة المدعى عليهما (المميز عليهما) /إضافة لوظيفتهما للمرافعة والحكم بإلزامهما بإلغاء

(٣-١)



القرار الذي يلزمه بتصديق ديون الهاتف للسنين الخمس الماضية إعتباراً من آخر قائمة صدرت في ٢٠٠٤/١/١ والمباشرة بإصدار قوائم كل ستة أشهر إعتباراً من ٢٠٠٨/١/١ ، وبعد إجراء المرافعة الحضورية العلنية والاطلاع على المستندات المبرزة أصدرت المحكمة حكمها المرقم ٩٣/قضاء اداري/٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/٧/١٣ القاضي برد دعوى المدعي وتحمله الرسم المدفوع ، ولعدم قناعة المدعي بالقرار المذكور فقد بادر الى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٧ طالباً نقضه وللأسباب المبينة في اللائحة التمييزية .

#### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في موضوعه وجد ان دعوى /المميز/ المدعي/ في حقيقتها هي دعوى مع مطالبة المميز عليهما / المدعى عليهما / المميز/ المدعي بديون ترتبت بذمته لدائرة المدعى عليهما بموجب قوائم للهاتف صدرت عنهما /إضافة لوظيفتهما ، لذا فإن محكمة القضاء الاداري غير مختصة بنظرها لان محكمة القضاء الاداري تختص وفقاً للفقرة - د- ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل بالنظر في صحة الأوامر والقرارات الادارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والتي لم يعين القاتون مرجعاً للطعن فيها . لذا فإن الدعوى تكون واجبة الرد من جهة عدم اختصاص محكمة القضاء الاداري بنظرها وحيث ان المحكمة قضت في حكمها المميز بـ

(٢-٣)





الدعوى مع تحميل المدعي مصاريفها كافة لذا فأن حكمها جاء صحيحاً وموافق  
للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز  
وصدر القرار بالاتفاق في ١٥/رمضان/١٤٢٩ هـ الموافق ١٥/٩/٢٠٠٨ م .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن